

بعد ان انتهينا من عرض مفهوم الصراع وطبيعته ومناشئه في المجتمع العراقي لنا ان نقدم مجموعة من التوصيات او المقترحات او حتى الفرضيات التي نستطيع من خلالها المساهمة من تخفيف حدة الصراعات داخل المجتمع العراقي .

تجفيف منابع الصراع الكارثي

نقول الصراع الكارثي هنا، لأنَّ الصراع السلمي المنضبط بالأطر القيمية والأخلاقية والقانونية والوطنية ليس فقط مما لا ضرر كارثي فيه، بل هو إيجابي ضمن سُنن إنتاج الإبداع وتفعيل الحركية الإنسانية في الميادين المختلفة، فصرع الأفكار والرؤى والتجارب هو المنجز للتحدي والوالد للجديد والمُجَدَّر للحقائق على تنوعها، فديناميكية الصراع فيما لو تأطرت بالأطر الصحيحة ستنتج جوهرًا مجتمعيًا ووطنياً نابضاً بالحياة والحركة والهظم والتمثيل والإنتاج، لذا يمكن اعتباره شرطاً للحركية المبدعة.

أما فيما يتعلق بالصراع المنتج للكوارث الإجتماعية والسياسية والوطنية، فهو مما تجب المباشرة الواعية والفعلية لتجفيف منابعه من قِبَل جميع النُخب والشرائح والحركات والمدارس الفكرية والسياسية والإجتماعية، كونه يقود لنحر الأنا الوطنية المُعبّرة عن وجودنا وكياننا العراقي في حاضره ومستقبله.

إنَّ أهم البُنَى التي نستطيع من خلالها تفادي الصراعات الكارثية المُهددة لتجاربنا

العراقية القادمة، تتمثل بما يلي:

أولاً: الاتفاق على مُركَّب بُنيوي يضمن تلاقي خطوطنا المدرسية والسياسية على أرضيته الجامعة والمشاركة، والذي يضمن مصادرة التقابل المنغلق والصراع الحاد

بين منظومات كل فريق، وهنا ستمكن ذاتنا الوطنية من إنجاز وحدتها المضمونية كأساس تستند في إنتاج الرؤى والبرامج والمشاريع الخاصة بالدولة والسلطة والمجتمع.

والمركب البنيوي الذي نراه ممكناً وجامعاً لخطوطنا السياسية واتجاهاتنا المدرسية، يتمثل بثلاثي: الأصالة والحداثة والتنمية، كأساس تقوم عليه مجمل بناءات الأنا العراقية في تموضعاتها كافة.

إننا نرى، أن صراعاتنا البنيوية يمكنها أن تُنتج جوهرًا بُنيوياً نوعياً فيما لو انفتح أحدنا على الآخر على أرضية هذا المركب، بما يضمن اشتراك خطوطنا المدرسية في إنضاج تجربة وطنية صالحة ومتقدمة ومزدهرة، يجد فيها الكل ذاته، الديني والقيمي والحداثي في حركية يكمل بعضها بعضاً دونما أدنى انغلاق أو استلاب أو تخلف أو تقهقر.

ثانياً: الاتفاق على دولة مدنية دستورية ديمقراطية عادلة تضمن تمثيل الكل الوطني على أساس استحقاقات المواطنة في حقلي الحقوق والواجبات الوطنية، دولة قانونية ملتزمة بحقوق رعاياها الإنسانية والوطنية دونما تمييز عرقي أو طائفي أو سياسي، دولة تعمل بجد واخلاص لتجسيد التآخي والتعايش السلمي والمثمر، دولة تُفرز سلطات تستمد شرعيتها من مواطنيها من خلال الإنتخاب الحر والتمثيل الحقيقي والصادق.

وهنا، وباتفاق الكل الوطني على هكذا دولة وتجربة وطنية، سنضمن قمع الصراعات المتأتية من أزمة شرعية الدولة، وأزمة الصراع على إدارة تجارب البلاد على تنوعها، وأزمة استخدام العنف في إسقاط السلطة أو الوصول إليها، وأزمة

شيوخ الإنتماءات والولاءات الضيقة على حساب الإنتماء والولاء الوطني، وأزمات الظلم والتمييز والاضطهاد.

إنَّ تجربةً نوعيةً كهذه تتطلب من كوادرنّا ونُخبنا وأحزابنا وعياً راقياً وانضباطاً متميزاً وتجرداً عالياً لتمكين هكذا دولة وتجربة وطنية لضمان خلاص أمتنا ودولتنا من أسن صراعات السلطة وكوارث انعدام الأمن والاستقرار والعدالة،.. وتتطلب من مجتمعنا ضغطاً متواصلاً ومحاسبةً حازمةً لدفع أصحاب القرار ورواد العمل والفعل السياسي لتوكيد تجربةً كهذه، للحيلولة دون تكرار تجارب اغتصاب السلطة والتحكم بمقدرات الأمة من خلالها.

إنَّ إبداع دولة وتجربة عراقية بهذا المستوى هو الضامن الحقيقي لسيادة الإستقلال الوطني وامتلاك الإرادة الحرة في إدارة تجارب البلاد بعيداً عن الهيمنة والوصاية والنفوذ الخارجي، فتابعية الإرادة والقرار والوجود لصالح القوى الأجنبية إنما هي نتيجة لتفشي الصراعات المُقوّضة لبُنية الدولة والمجتمع، وهو ما يجب تجنبه من خلال إنتاج دولة شرعية عادلة وقوية وفاعلة.

ثالثاً: الإتفاق على أولوية برامج التنمية بمعناها الإنساني والمادي الشامل؛ الأخلاقي والمجتمعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي والصحي، لضمان خلق تجربة وطنية أصيلة وراقية ومزدهرة ومتقدمة، يمكننا من خلالها قبر الصراعات المتأتية من بؤر التخلف والأمية والجهل والفقر والمرض والحاجة، وهي صراعات تحتية لا يمكن أن تستقيم معها مشاريع الوحدة والسيادة والإستقرار دون التصدي لحلها جذرياً وفق رؤى وخطط وبرامج تنموية شاملة.

رابعاً: التعاهد على الشروع بحملة وطنية شاملة تستهدف وضع أسس وبرامج مشروع المجتمع المدني الحي والمتحرك والمنبعث أصالةً وحيويةً وتنظيماً وجاهزيةً،

بما يضمن إقصاء الصراعات الناتجة عن الأنماط المجتمعية التقليدية في الفهم والحركة والتأطر.

وأيضاً، لابد من الشروع لتمكين ثقافة مجتمعية يسودها التسامح والسلام بما ينفي صراعات استئصال الآخر وتصفية الخصم، وإرساء ثقافة الحوار والانفتاح والإلتزام بالضوابط القيمية والقانونية في إدارة الاختلاف والحيلولة دون وصوله إلى حد الأزمة والتناحر والاقتتال، والنهوض الجاد لتحقيق ثقافة مجتمعية تتصارع بورقة الانتخاب بدل البندقية، والكلمة اللائقة والفكرة الهادفة والحوار المتمدن بدل اللعن والطرْد والنفي والتآمر والإقصاء،.. وأيضاً الشروع في ترسيخ ثقافة ناهضة نافية لحالات الاسترخاء والاتكالية والمزاجية والعشوائية واللامسؤولية سواء في تنظيم حركة الحياة العامة أو في ممارسة الدور تجاه الدولة والصالح الوطني العام،.. فهذه وتلك من برامج الوعي والثقافة والتأسيس ستمكننا من إنتاج ذاتنا الوطنية الجديدة بما يؤهلها للبناء والبقاء.